فقام الشيخ إلى الشاعر وقبل رأسه وهو يقول :

« ومالكم لا تشكرون لى وخزاتى . أيها الأمير أكنا نظفر منهما بهاتين الدرتين بغير وخزات لسانى ؟ »

فضحك الأمير والحاضرون منه وقال رضوان :

« أتذكر البيت القديم يا شيخ عامر ؟ لقد قلته لى منذ أيام فلولا أن النار تحرق ما حولها ما شم أحد رائحة ال . . . . »

فقال الشيخ منشداً البيت :

لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يُعرف طيب عَرف العود

فقال الأمير « هو هذا . هو هذا . لقد حفظت معناه ولكنى لا أقوى على حفظ لفظه . » ، ثم نظر إلى مملوك واقف إلى يمينه ، وقد وضع يديه على صدره تأدباً وقال له :

« يا محمود ، اذهب إلى خازندارى ، وبلغه أمرى باحضار ما اعتدت بذله فى مثل هذا اليوم »

ولم يخرج أحد من الحاضرين فى ذلك المجلس بغير ما يرضيه ، غير أن الشيخ الحفنى أبى أن يأخذ شيئاً من الأمير ، بل قبل الأمير يده وسأله الدعاء ، وخرج الشيخ الوقور وهو يدعو للأمير بالتوفيق والهداية »

وكان الشاعر ابن الصلاحى فى كل ذلك متواضعاً ساكناً لم يثر لغيرة ، ولم يتقدم لمنافسة ، بل كان يطرب كما يطرب الحضور ويعجب كما يعجبون ، ولما أوشك عقد الجمع أن ينفرط رفع عقيرته فأنشد مرتجلاً :

يا مساء السرور كيف اختلسنا فيك أنسا كانما هو شك
قد أنسنا فى فتحه بالتدانى ودهانا ختامه وهو مسك

ثم سار وهو يقول مرتجلاً :

إلى القبة الفيحاء سرنا فسرّنا ربيع المنى فى ثغر طلعتها الغرّا
أنسنا بها من كل بدر ولا نرى
عجيباً طلوع البدر فى القبة الخضرا

فنظر إليه الأمير رضوان مبتسماً وقال : « هيه يا ابن الصلاحى لقد فوتّ علينا الليلة بغير إنشاد منك » فقال الشاعر باسماً وهو ناظر إلى الأرض « دمت للملك يا مليك الزمان فالعود أحمد » ، ثم حيا الأمير وسار فى أثر صحبه خارجاً

محمد فريد أبو حديد

الغزو الاقتصادى اليابانى

لأسواق العالم

وأثره فى الاقتصاد المصرى

للأستاذ محمد عبد الله عنان

تتمة

استطاع الغزو الاقتصادى اليابانى أن يحدث أثره فى معظم الأسواق القديمة بسرعة مدهشة . وقد قال مسيو هيروتا وزير الخارجية اليابانية فى إحدى تصريحاته الأخيرة إن هذه النهضة الصناعية والتجارية التى تضطلع بها اليابان إنما هى ثمرة العمل والمثابرة ، ولا تعتمد على وسائل غير شريفة ، وليس وراءها أية نزعة عدائية . وقد بينا فى مقالنا السابق ظرفاً من الظروف والأحوال الاقتصادية المشجعة التى تعمل فيها الصناعة اليابانية ، ولكن اليابان لا تستطيع بمثل هذه التأكيدات أن تهدئ ما يبثه غزوها الاقتصادى فى معظم الدول الصناعية والتجارية من عوامل الخوف على مستقبلها الاقتصادى . ويجب أن نذكر أن النفوذ الاقتصادى إحدى الوسائل القوية التى يعتمد عليها الاستعمار الغربى فى توطيد نفوذه وسلطانه فى أفريقيا وآسيا ، وأنه يكون غالباً طليعة الفتح السياسى وذريعته ، فاذا اضطربت دعائم هذا النفوذ الاقتصادى ، اضطربت دعائم السيادة الاستعمارية التى تقوم عليه ؛ والتحرير الاقتصادى دعامة قوية للعمل فى سبيل التحرير السياسى . فالدول الاستعمارية التى يزعجها الغزو اليابانى لا تقف فى مقاومته عند تقدير الاحتمالات الاقتصادية وحدها ، ولكنها تنظر الى آثاره من وجهة أشد خطراً وأبعد مدى وهى وجهة مستقبلها الاستعمارى

ولا ريب أن بريطانيا العظمى فى مقدمة هذه الدول ، بل هى أولها وأسبقها الى التأثر بهذه المنافسة الخطرة التى تهدد نفوذها الاقتصادى والاستعمارى فى معظم أرجاء امبراطوريتها الشاسعة ، وتخلق لها مشكلة امبراطورية فى منتهى الخطورة . ذلك أن بريطانيا العظمى تستمد كثيراً من أسباب غناها وقوتها وعظمتها من نفوذها الاقتصادى وتفوقها الصناعى والتجارى ؛ وهذا النفوذ

الاقتصادى أقوى دعامة فى صرح سلطانها الاستعمارى ؛ فاذا تقوضت دعائم هذا النفوذ اضطرب بناء الامبراطورية كله . وبريطانيا تشعر اليوم بأن تقدم الغزو الاقتصادى اليابانى بهذه القوة المدهشة يعرضها لمثل هذا المأزق الدقيق ؛ وتشعر باقى الدول الاستعمارية مثل فرنسا وهولنده وإيطاليا ، بأنها تواجه نفس الخطر ؛ وترى الولايات المتحدة أسواقها القديمة فى أمريكا الجنوبية تفلت من يدها لتذهب الى قبضة منافستها الأسيوية ؛ وتعمل الدول الغربية جميعاً لرد هذا الغزو كل بوسائلها الخاصة ، وقد تراها غير بعيد تحاول رده بوسائل مشتركة إذا عجزت عن مقاومته منفردة كما حاولت أيام غزو اليابان لمنشوريا وتقدم الاستعمار اليابانى فى الصين

وقد يكون الغزو الاقتصادى اليابانى من هذه الناحية أعنى من ناحية العمل على تقويض نفوذ الدول الغربية الاقتصادى فى أفريقية وآسيا وإضعاف سلطانها الاستعمارى بذلك ، خليقاً بعطف الأمم الشرقية وتأييدها ، خصوصاً وأنه لا يبيت وراءه مطامع استعمارية ، — واليابان تقف بأطماعها الاستعمارية عند الصين وسيادة الباسفيك — ، وهو خليق بعطف الأمم المغلوبة بقدر ما يحدث للأمم الغربية الغالبة من صعاب ومتاعب تفت فى بنائها الاقتصادى وسيادتها الاستعمارية ؛ ولكن العطف على جهود اليابان من هذه الناحية العامة ، يجب ألا يحول بيننا وبين تقدير العوامل والآثار الاقتصادية الضارة التى تترتب عليها من الوجهة المحلية ؛ وما يعنينا قبل كل شىء هو بحث هذه الآثار فى اقتصادنا المصرى ، فقد أخذت طلائع الغزو اليابانى تحدث أثرها فى السوق المصرية بسرعة ، وتثير من العوامل والاحتمالات ما قد يعرض مستقبلنا الاقتصادى الى أخطر النتائج إذا لم تتخذ الوسائل اللازمة لتوطيده وحمايته

ذلك أن محصول مصر الرئيسى ونعنى القطن يرتبط أشد الارتباط فى انتاجه وفى تصريفه بصناعة القطن البريطانية ؛ هذا ومن جهة أخرى فان فى مصر الآن صناعات قطنية هامة يجب حمايتها وتشجيعها على التوسع والنمو ؛ والصناعة القطنية اليابانية تتقدم بسرعة ويحدث هذا التقدم أثره السىء فى الصناعات القطنية البريطانية التى تستهلك أعظم كمية من القطن المصرى ؛ ومن الغريب أن اليابان مع كونها لا تنتج سوى قليل من القطن الردىء ، استطاعت أن تتقدم فى الصناعة القطنية حتى أصبحت فى انتاجها ثالثة دول العالم بعد الولايات المتحدة وانكلترا ؛ ويبلغ ما تصدره اليابان من البضائع القطنية نحو ٢٠٪ من مجموع صادراتها ، واليابان تستورد كميات عظيمة من القطن الردىء من الهند والولايات المتحدة ولا تستورد سوى كمية ضئيلة من القطن المصرى . وقد بلغت قيمة ما استوردته فى سنة ١٩٣٠ من القطن فقط ٣٦٢ مليون ين (نحو ٢٤ مليون جنيه)

ولكى يستطيع القارىء أن يقدر مدى تقدم التجارة اليابانية فى مصر نضع أمامه الأرقام الآتيـــة عن قيمها فى الأعوام الأربعة الأخيرة :

	سنة ١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ج.م	١,٧٣٢,٠٧٧	١,٥٣٥,٢٨٢	٢,١٥٢,١٤٠	٢,٨٧٣,١٣١

فى أقل من عامين زادت الصادرات اليابانية إلى مصر نحو ٤٠٪ ، وأصبحت التجارة اليابانية فى مصر سنة ١٩٣٣ تعدل نحو ١٢٪ من مجموع تجارة مصر الخارجية (وقد بلغ فى هذا العام ٢٦,٧٦٦,٩٩١)

وتمثل البضائع القطنية والحريرية أكبر نسبة فى الصادرات اليابانية إلى مصر ؛ وقد نمت نسبة الصادرات القطنية بسرعة مدهشة فى الأعوام الثلاثة الأخيرة كما يتضح من البيان الآتى :

مقدار ماورد إلى مصر من البضائع القطنية والحريرية اليابانية مقدراً بالجنيه

	سنة ١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
بضائع قطنية مختلفة	٧٦١,٢٣٤ ج.م (تقريبى)	١,١٠٤,٦٧٣	١,٨٣٤,٨٧٧
« حريرية »	.....	٦٢٦,٨٧٤	٥٠١,٩٢٠

ومن ذلك يتضح أن الصادرات القطنية اليابانية إلى مصر بلغت نحو ثلاثة أمثالها فى ظرف عامين ؛ ومن المحقق أن هذه النسبة قد ارتفعت فى العام الحالى (الذى لم ينته بعد) وسوف ترتفع باطراد إذا استمرت الأمور على حالها

وقد كانت منتوجات لانكشير (انكلترا) القطنيـة حتى أعوام قلائل تحتل المكان الأول فى مصر ، كما أن لانكشير أكبر عميل لمصر فى شراء قطنها ؛ ولكن المنافسة اليابانية كانت شديدة الوطأة على الصناعة القطنية البريطانية فى مصر والهند

وفى معظم الأسواق الأمبراطورية ؛ وقد أصابت هذه المنافسة تجارة لانكشير فى الهند بخسائر فادحة ؛ ورفعت حكومة الهند الرسوم الجمركية على البضائع القطنية اليابانية مراراً حتى بلغت ٧٥ ٪ ، ومع ذلك فان ذلك لم يحقق للتجارة البريطانية ما كانت تتمتع به فى الهند من التفوق ؛ واضطرت بريطانيا العظمى أن تجرى فى ذلك السبيل مع اليابان مفاوضات خاصة وأن تعقد معها اتفاقاً تجارياً خاصاً تحصل به على بعض المزايا نظير تحديد المنسوجات القطنية اليابانية الصادرة إلى الهند بأربعمائة مليون ياردة تحصل عنها رسوم جمركية قدرها ٥٠٪ من قيمتها . أما فى مصر فما زالت تجارة لانكشير فى انحطاط مستمر ، وقد هبطت تباعاً فى الأعوام الثلاثة الأخيرة بسرعة يوضحها البيان الآتى :

مقدار ما تستورده مصر من المنسوجات والبضائع القطنية من انكلترا

سنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ج.م	١,٧٤٢,٠٠٠	١,٥٦٥,٤٦٦	١,٢٣٢,٨١١

ويتضح من ذلك أن ما استوردته مصر سنة ١٩٣٣ من البضائع اليابانية القطنية يزيد عما استوردته منها من انكلترا بنحو ستمائة ألف جنيه ؛ وأن اليابان أصبحت تحتل المكان الأول فى الصادرات القطنية إلى مصر بعد أن كانت انكلترا تحتله باستمرار

ومن ذلك نفهم مدى جزع لانكشير من تدهور مركزها فى السوق المصرى ؛ وهو جزع يبدو فيما تعلق به الصحف الانكليزية على هذا الموقف ، وفيما ينذر به أقطاب الصناعة البريطانية من وقوع رد الفعل على مصر ذاتها حيث تضطر المصانع البريطانية أن تقلل من شراء القطن المصرى إذا استمرت الحال على ذلك . وهذه هى أخطر نقطة فى الموضوع بالنسبة لمصر . ذلك أن ما تستورده مصر من مصنوعات انكلترا القطنية لا يتناسب مع ما تشتريه انكلترا من القطن المصرى ؛ وإليك مقدار ما اشترته انكلترا من قطننا فى الأعوام الثلاثة الأخيرة :

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
ما قيمته	٦,٤٦٩,٢٠٤	٥,٥٢٧,٣٩٣	٨,٧٦٧,٢٨٠ ج.م

ويقابل ذلك ما تشتريه اليابان وهو :

ما قيمته	١,٢١٣,١٦٢	١,٠٧٨,٦٨١	١,١٦٨,٥٢٨ ج.م

فانكلترا تشترى من قطننا فى العام نحو ٤٠٪ منه بينما لا تشترى اليابان أكثر من ٦ أو ٧٪ ، ومع ذلك فان اليابان تصدر إلى مصر من البضائع القطنية أكثر مما تصدره انكلترا

والنتيجة المحتومة لذلك ، إذا استمر هذا الوضع الشاذ ، هى أن لانكشير ستضطر إلى أن تقلل شيئاً فشيئاً من استهلاكها للقطن المصرى ما دامت لا تجد أسواقاً لتصريف منتوجاته ؛ وعندئذ يقع الضرر المحقق على المنتج المصرى

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان فى مصر صناعة قطنية ناشئة تضطلع بها شركة مصر ، ويوظف فيها ملايين عديدة من الأموال المصرية ؛ وقد قطعت شركة مصر لغزل القطن ونسجه خطوات كبيرة فى أعوامها القلائل وأصبحت أعظم منشأة صناعية فى مصر ؛ وهى تستهلك كل عام مقداراً كبيراً من القطن المصرى وتمد السوق المحلية بكميات عظيمة من المنتوجات القطنية المتقنة الصنع المعتدلة الثمن مع ذلك . وكان ما استهلكته سنة ١٩٣١ من القطن المصرى ٢٢,٣٠٨ قناطير فزاد فى العام الثانى إلى ٥٠,٧٧٥ قنطاراً وفى الذى يليه الى ٩٧,١٤٣ قنطاراً ، ثم زاد فى العام الماضى (١٩٣٤) الى ١٥٢ ألف قنطار . وزادت منتوجاتها من الغزل والنسيج تبعاً لذلك زيادة كبيرة حتى وصلت (سنة ١٩٣٤) إلى ١٣ مليون رطل من الغزل ، والى ٢٥ مليون ياردة من النسيج . وهى تسير بسرعة فى سبيل التقدم وتتخذ الأهبة لمضاعفة أعمالها ومشاريعها ، بحيث يتضاعف ما تستهلكه من القطن المصرى عاماً بعد عام ويتضاعف ما تنتجه من الغزل والنسج

ولكن هذا الصرح الأقتصادى العظيم يجد نفسه اليوم أمام غزو البضائع القطنية اليابانية الرخيصة للسوق المصرى ، وهو غزو يشتد أثره يوماً بعد يوم ، وتجد هذه البضائع الرخيصة فى السوق إقبالا سريعاً تشجعه وتذكيه الأزمة الاقتصادية ؛ وقد بينا كيف تعمل الصناعة اليابانية فى ظروف مدهشة تمكنها من هذا الغزو ، والصناعة القطنية اليابانية تستعمل القطن الردىء الرخيص ، الهندى أو الأمريكى ، فى حين أن شركة الغزل المصرية لا تستعمل سوى القطن المصرى ، لكى تدلل بذلك على استهلاكه ، وتحقق الأغراض الأقتصادية القومية التى قامت من أجلها ، فاذا استمر هذا الغزو اليابانى دون اتخاذ ما يجب لرده ،

واستمر إقبال المصريين على البضائع القطنية الرخيصة ، عرضت الصناعة القطنية المصرية لمصاعب تحد من نموها وتقدمها ، وعرضت الملايين المصرية التي توظف فيها . والأيدي المصرية العاملة التي تقوم بها ، إلى عواقب لا تحمد ولا يرضاها أي مصري

وما نريد أن ننوه به بنوع خاص ، هو أن الأمر هنا لا يتعلق بالناحية القومية والواجب القومي في تشجيع الصناعات القومية ، ولكنه يتعلق باعتبارات اقتصادية خطيرة . ذلك أن هذه المنسوجات الرخيصة تستهلك لرداءتها بسرعة ، في حين أن المنسوجات الجيدة التي تنتجها الصناعة المصرية من القطن المصري تمتاز بالمتانة وبطول استعمالها ، فهي بذلك أجدى وأوفر على المستهلك الذي يقدر مصلحته الحقيقية . هذا ومن جهة أخرى فان الصناعة المحلية تستهلك قطناً مصرياً ، وتعاون المنتج المصري بذلك على تصريف أقطانه ، فاذا لم يعاونها المصريون من جهة أخرى باستهلاك منتوجاتها ، فانها تعجز عن المضي في تحقيق هذه المعاونة الاقتصادية الجليلة

ولهذا كله يجب على مصر أن تفطن لما يهدد مستقبلها الأقتصادي من جراء هذا الغزو الفاجيء ، وأن تبحث في وسائل الحماية السريعة لصناعاتها الفتية . وعبء هذه الحماية يقع على عاتق الحكومة والأمة معاً . فاما الحكومة فمن واجبها وفي مقدورها أن تلجأ الى مضاعفة الحماية الجمركية لتحمي المنتوجات المحلية من هذا السيل الداهم ؛ على أن هذه الحماية وحدها لا تكفي كما أثبتت التجارب الأخيرة في مصر وغير مصر ؛ وانما يجب أن تقرن في الوقت نفسه بمعاونة الأمة وتفضيلها للمنتوجات القومية على سواها ؛ وهي بهذه المعاونة لا تحقق واجباً وطنياً فقط ، وإنما تخدم في الوقت نفسه مصالحها الاقتصادية .

محمد عبد الله عنانه
المحامي

حول ١٩ ينـــاير

للأستاذ محمد محمود جلال

اليوم تبحر من السويس إحدى الجواري المنشئات في البحر علماً على تقدم العلم وتسخير القوى ، تقل الرهط الكريم من رجال الزراعة والاقتصاد إلى بور سودان . وكنت أعد لتلك الرحلة عدتي ، حتى حالت فجأة ظروف قاهرة دون ما تعلقت به الأمنية . فاليوم ندعو الله أن يقرن التوفيق بخطاهم ، وتسجل لهم هذه اليد سابقين إلى الاعتراف سبقهم إلى خير العمل

ولعل هذه الرحلة الموفقة باذن الله أولى الخطى ، ولعلها بداية حزم ترقبه البلاد من قديم ، فتليها خطوات في مختلف ميادين السعي المجدي ؛ ولعلها بادرة التنبه ، ولعل الله جل شأنه حين قدر لها شهر يناير موعداً قد أراد أن يسدل على التقصير من ستره ، وأن يكون في المستقبل ما ينفض عن الماضي الغبار

فلقد مر « ١٩ يناير » وكأن لم يلحظه أحد ، فلم نر لذكراه إلا سطوراً نشرت بالأهرام من هيئة واحدة ، هي هيئة الحزب الوطني ؛ حتى لكأنه يوم يمر كسواه ، وكأنه ليس ذلك اليوم الذي أمسى على غصب صارخ ، وتفريق مروع ، وعبث من القوة بالحق عبثاً لم يرو التاريخ له مثيلاً

وبين « بور سودان » على البحر الأحمر و « بور سعيد » على البحر الأبيض صحيفة من المجد كاد يطويها الزمان لولا كفالة التاريخ ، وكواه من الذكريات والعبر من حق الجيل الجديد علينا أن نبسطها وننشرها ، ومن واجب الأدب المصري أن يبذل لها أثمن بضاعته وأغلى جهوده . فلم يزل الأدب منذ القدم قواماً على الواجب والفضيلة ، يتحسس مواضعهما ، ويخرجهما في خير الثياب وأصدقها غذاءً للأمم في حياتها ، وإيقاظاً للهمم فيما تحاول من تصحيح وتهذيب

واذا كان الشطر الأول من الاسمين أعجمياً دخيلاً ، ففي الشق الثاني من كليهما شفاء ورحمة للمؤمنين

فالمرحوم (سعيد باشا) عزيز مصر أصبح في التاريخ — وبعد أن خلقت سياسة الانجليز (حادثة وادي حلفا وتفتيش الجنود) فاضطرت الخديو عباس الثاني إلى العودة الى القاهرة — آخر من

مجموعات الرسالة

ثمن مجموعة السنة الأولى مجلدة ٣٥ قرشاً
ثمن مجموعة السنة الثانية (المجلد الأول والمجلد الثاني) ٧٠ قرشاً
وثمن كل مجلد من المجلدات الثلاثة خارج القطر ٥٠ قرشاً